دور المؤسسة العسكرية العربية في الحياة السياسية ما بعد الربيع العربي.

د. فلاح مبارك بردان

رئيس قسم الدراسات المستقبلية/ مركز الدراسات الإستراتيجية

جامعة الانبار

Dr.falah_policy@yahoo.com

07902298786

المقدمة

منذ استقلال الدول العربية سياسياً بعد أن عانت من أستعمار طويل الأمد، أخذت المؤسسة العسكرية في تلك الدول تلعب دوراً كبيراً تجاوز دورها التقليدي الذي تأسست من أجله وهو الدفاع عن الوطن وضمان أمنه، الى لعب أدوار سياسية كثيرة وعلى كافة الأصعدة الداخلية والخارجية.

ومن خلال مراجعة تاريخية بسيطة لدور المؤسسة العسكرية العربية منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي، نجد سمو وعلو هذه المؤسسة على بقية المؤسسات الدستورية للدول العربية من خلال عمل المؤسسة العسكرية وأن كانت تلك الدساتير العربية تنص على تحديد دور هذه المؤسسة وتحييدها عن العمل السياسي لكن الواقع يثبت العكس والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

كانت المؤسسة العسكرية العربية منذ الاستقلال السياسي عامل ضغط سياسي وتأثير حاسم في صنع السياسة الداخلية والخارجية وتجاوزت هذا الدور الى أبعد من ذلك حيث ساهمت في أحداث التغيير السياسي للأنظمة العربية عن طريق الانقلابات العسكرية أو من خلال قيادة الثورات الشعبية أو الاغتيالات السياسية.

أن الأرث التاريخي الثقيل الذي أفرزه الاستعمار بكافة أبعاده قد شكل أغلب العوامل والأسباب التي أدت الى ان تلعب تلك المؤسسات العسكرية العربية الدور الكبير في صنع السياسة وتغيير الأنظمة السياسية العربية حسب علاقاتها وصلاتها مع تلك الدول الغربية التي شكلت نواة لتأسيس هذه المؤسسات وجعلتها ترتبط بها مؤسساتياً ووظيفياً من خلال صيغ عمل مختلفة.

وبعد أندلاع ثورات ما يسمى بـ"الربيع العربي" بعد عام ٢٠١٠، شهدت الحياة السياسية العربية نشاطاً واسعاً جداً للمؤسسة العسكرية في تلك الدول التي مسها لهيب الربيع المفترض، بعد أن سقطت الكثير

الأنظمة السياسية العربية مثل نظام (حسني مبارك ومعمر القذافي وزين العابدين بن علي) وبضعها ما زال يترنح ويقاوم قوى التغيير والانقلاب مثل (بشار الأسد وعلي عبدالله صالح)، ومع اختلاف نتائج وانعكاسات ثورات الربيع العربي على تلك الدول لكن النتيجة والسمة المشتركة التي تكاد تنطبق تماماً بينها هو سيطرة شبه مطلقة للمؤسسة العسكرية على جميع تفاصيل الحياة السياسية في هذه الدول والتي ملئت الفراغ السياسي الذي ترافق مع هذه الثورات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية بحثنا من خلال دراسة حالة للأنظمة السياسية العربية بعد ثورات الربيع العربي والنتائج التي تمخضت عن هذه الظاهرة والبحث في الأسباب والعوامل التي أدت الى اندلاع الثورات والتي مثلت بيئة مناسبة لتمدد الدور العسكري والدخول ضمن اطار ظاهرة جديدة تسمى بـ(عسكرة المجتمع) بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة بصورة مباشرة كما حدث في مصر أو بصورة غير مباشرة كما يحدث في سوريا الآن. وعلى هذا الأساس ستكون دراستنا نظرية وتطبيقية تستقرأ الماضي وتحلل واقع عمل المؤسسة العسكرية وتستشرف مستقبل دور العسكر في الحياة السياسية العربية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية بحثنا من فكرة مفادها " أن كل فراغ مفاجئ في السلطة أو ضعفها في الأنظمة السياسية العربية، سيوفر حتماً بيئة مناسبة لنشاط واسع للمؤسسة العسكرية لتتدخل في توجيه الحياة السياسية، وبالتالي ستفرض واقع جديد من حيث الشكل الخارجي للنظام مع بقاء نفس الهياكل والمؤسسات القديمة التي تعتمد عليها السلطة السياسية العربية وخير مثال على هذه الفرضية التغيير السياسي في جمهورية مصر العربية التي شهدت ثورات شعبية كانت نتيجتها تغيير شكل النظام المتمثل بحسني مبارك مع بقاء الهياكل القديمة وأهمها المؤسسة العسكرية المصرية التي أعادت انتاج النظام السابق.

هيكليـــــــــة البحث

نظراً لطبيعة الموضوع محل البحث والدراسة سيكون لزاماً على الباحث ان يتبع هيكلية تتناسب مع تشعبات وتفرعات هذا الموضوع المتنوع الأوجه والحيثيات التي يفرزها، وعليه ستكون الهيكلية منسجمةً مع فرضية البحث للوصول الى النتائج المبتغاة، إذ سيتم تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة محاور أساسية مع مقدمة وخاتمة وإستنتاجات وتوصيات للموضوع.

بالنسبة للمحور الأول سيخصص للبحث في تاريخ المؤسسة العسكرية العربية ودورها السياسي والعوامل التي ساهمت في تشكلها، أما المحور الثاني سيتضمن دراسة في واقع العمل السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي أما المحور الثالث والأخير سيتضمن دراسة استشرافيه لمستقبل دور المؤسسة العسكرية العربية في الحياة السياسية العربية.

المحور الأول: المؤسسة العسكرية العربية: النشأة ودورها في الحياة السياسية العربية

أن موضوع المؤسسة العسكرية بشكل عام من أكثر الموضوعات التي تحظى بأهمية بالغة في الحياة السياسية والاجتماعية وان الباحث في أعادة بناء المجتمع وتقدمه عندما يريد ان يبحث في طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد ان من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه المؤسسة من امكانيات مادية وبشرية، الى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة الابد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي .(هيفاء)

فوجود المؤسسة العسكرية حاجة اساسية للدولة كما هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته، ومرتكز اساسي من مرتكزات الدولة، حيث تقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات العسكرية العربية، على الرغم من تنوعها واختلاف مشاربها وظروفها، فهي تمتلك دور كبير وحاسم في أعادة تشكيل الأنظمة السياسية او حماية بعض الدكتاتوريات أو حتى القدرة على اجهاض كل تغيير شعبي، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث الذي سيقسم الى مطلبين، بالنسبة للمطلب

الأول يتناول تاريخ تشكيل هذه المؤسسات العسكرية العربية والمطلب الثاني يتناول دراسة الدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية منذ الاستقلال الى ما قبل فترة الربيع العربي.

المطلب الأول: نشأة المؤسسات العسكرية العربية: دراسة تاريخية

منذ بداية الحكم العثماني للمنطقة العربية، أهتم السلاطين العثمانيين في بناء نواة للجيوش العربية في عدة مناطق عربية توكل لها مهام حماية الولايات العربية التابعة للحكم العثماني وضمان استقرارها والدفاع عن حدود الإمبراطورية العثمانية بسبب الأعباء الكبيرة التي تحملها الجيش العثماني بسبب الحروب الكثيرة والخسائر الكبيرة التي خلفتها هذه الحروب في العديد من الجبهات (اسيا وأوربا وشمال افريقيا).

وبعد الحرب العالمية الأولى تفككت الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة العربية لمئات السنين وبعدها دخلت هذه المنطقة مرحلة أخرى وجديدة من أنواع الاحتلال حيث شهدت أستعمار القوى الأوربية للمنطقة العربية، وفي هذه المرحلة تمت المباشرة في إعادة بناء الجيوش العربية التي توكل لها مهام محلية وخارجية ولكن تحت قيادة وتدريب وتوجيه وتسليح غربي.

في تلك الفترة لا يمكن ان نطلق على هذه الجيوش نواة المؤسسة العسكرية العربية بقدر ما هي حشد للموارد البشرية التي تمد القوى الاستعمارية بمقومات الاستمرار والبقاء، ويكون أفراد هذه الجيوش مجرد اعداد بشرية ووقود للحروب الكثيرة التي تخوضها وبالتالي يمكن ان نطلق عليها بالتنظيمات المسلحة دون الوصف العسكري الذي يتطلب توافر شروط ومرتكزات مادية وبشرية وإدارية كثيرة ومترابطة تمثل بمجموعها مؤسسة عسكرية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تأسيس نظام دولي جديد يقوم على احترام لسيادة الدول وحق تقرير المصير للشعوب ومنع استخدام القوة في إدارة العلاقات الدولية، وتأسيس كيان دولي رسمي تحت إطار القانون الدولي مهمه حفظ السلم والامن الدوليين تحت مسمى منظمة (الأمم المتحدة)، خلال تلك الحقبة شهدت الدول العربية تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة وسريعة كان من أهمها بداية الاستقلال الفعلي للكثير من الدول العربية التي كانت مستعمرة.

بعد استقلال الدول العربية ما بين الحربين العالميتين وما بعدها، بدأت المؤسسة العسكرية تتشكل هناك على الرغم من وجود للجيوش العربية قبل هذا التاريخ، ولكن وفقاً للسياقات التنظيمية العسكرية العالمية فأن الاستقلال السياسي يُعد جوهر أساسي في تبلور العقيدة العسكرية للدولة والتي هي الأرض الخصبة التي تنشأ وتنمو فيها المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من الاستقلال السياسي الشكلي للكثير من الدول العربية لكن بقيت الارتباطات بالخارج هي التي تدير وتتحكم في مؤسسات الدولة المختلفة ومن أهم هذه المؤسسات التي اهتمت القوى الكبرى ببقائها تحت سطوتها هي المؤسسة العسكرية، حيث ساهمت عدة عوامل في ارتباط المؤسسات العسكرية العربية بالقوى الأستعمارية، ومن أهمها هي:

١- القيادات المسؤولة عن قيادة المؤسسة العسكرية العربية من ضباط كبار وقادة عسكريين، أغلبهم تم تدريبهم في الخارج ونخص بالذكر بريطانيا التي أهتمت كثيراً في بقاء ارتباط المؤسسة العسكرية العربية بها من خلال زج الضباط المتخرجين من أكاديمياتها العسكرية لقيادة المؤسسات العسكرية في تلك الدول.
٢- طبيعة التسليح والتنظيم واعداد الجيوش اغلبها مصدرها القوى الأوربية الكبرى ومن ثم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لاحقاً، هذه عوامل تحتم على القائد العسكري يساير تلك القوى التي تمده بالأسلحة.
٣- بسبب حداثة النشأة للمؤسسات العسكرية فأنها بحاجة الى حليف قوي يضمن أستمرارها في عالم غير مستقر ومنقسم الى معسكرين اشتراكي ورأسمالي (في تلك الفترة)، وهذا يؤدي حتماً للتبعية.

وبسبب ما سبق ذكره من عوامل تبعيه هذه المؤسسات للغرب فقد شهدت هذه الدول للكثير من الانقلابات العسكرية المتتالية حتى أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات العسكرية العربية هو الوصول للسلطة وهذا يمثل تحدي كبير لها وأدى الى ضعفها على الرغم من حجم المسؤولية التي تقوم بها.

وعلى الرغم من ذلك، فأن ما سبق لا يلغي أو يحجم للدور الكبير والمهم الذي قامت به المؤسسات العسكرية العربية منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي وحتى أنتهاء الحرب الباردة، حيث كان لهذه المؤسسات العسكرية دور فاعل في مواجهة إسرائيل وكذلك مواجهة الاطماع الإقليمية المتمثلة بإيران، لكن بعد أنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي أدى الى هيمنة أحادية للقطب الأمريكي والذي تزامن

مع اعلان التحالف الدولي الحرب على العراق بسبب احتلاله للكويت ومن ثم تدمير شبه كامل للمؤسسة العسكرية العراقية ومن ثم الى تدمير كامل لها بعد ٢٠٠٣ وما تبعه من تطورات سياسية (داخلية وخارجية) حجمت من الدور الفاعل للمؤسسات العسكرية العربية.

المطلب الثاني/ الدور السياسي للمؤسسات العسكرية العربية قبل ثورات الربيع العربي

الدولة العسكرية، وعسكرة الدولة، عنصران مهمان في تشكيل أساسيات الدولة، سواء كانت هذه الدولة حديثة العهد أو قديمة البناء. وما يلفت النظر إلى ان المؤسسة العسكرية العربية مازالت تراوح في مكان إنطلاقتها الأولى التي بدأت منها، وهو عصر الإنقلاب والثورات والحاصل تحديدا في منتصف القرن الماضي، حيث أجتاحت الوطن العربي سلسلة تكاد تكون شبه منظمة من إنقلابات عسكرية، غيرت مجريات الشكل السياسي لبعض الدول. وكانت انطلقتها تحديدا من مصر ١٩٥٢ ثم العراق ١٩٥٨ وسوريا عام ١٩٦١ ثم ١٩٦٣ وفي اليمن ١٩٦٢ وفي ليبيا عام .1969.

وعادة ما برزت خلال هذه المرحلة قيادات شابة منحدرة من الطبقات المتوسطة أو الريفية هي بالتالي أستولت على السلطة، محدثة بذلك انقلابا على النظام الملكي الذي عارض بدوره اي فرص تقدم لهذه الطبقات، هذا على حد رؤية الكاتب والمحلل السياسي رياض الصيداوي .غير ان المشروع العسكري في احداث التغيير السياسي للبلاد عليه ان يرتكز على أسس مهمة منها، تغيير النظام الرسمي الملكي والذي هو بدوره مرتبطا بالنظام الملكي البريطاني آنذاك، والذي يوفر له الغطاء، الشرعية، الحماية، أقول كان من الصعب تجاوز هذه العقبات الثلاثة دون مساعدة معينة، سواء كانت خارجية، كما يحلو للبعض من ان يسوق اتهام العمالة، أو داخلية، وهو عن طريق الإنظمام الى كتل وأحزاب ذات نفوذ داخلي واسع، أو قاعدة عسكرية شبابية كبيرة .ولم تتقدم المؤسسات الحكومية منذ ذلك الوقت، ولم تحاول تغيير منهجيتها، وهذا شيء حتمي حقيقي، ذلك ان البناء العسكري الأولي في مراحله الأولى وفر الحماية الكافية لهذه الحكومة، ولأنها فتية، ستجري عليها بعض الإنقلابات أو المحاولات، أو المعارضات التي تنادي إما بالرجوع للعصر السابق أو التغيير الذي فتحته هذه الثورة وفتحت بذلك شهية البعض على التغيير، فتظهر إذ ذاك ورقة المؤسسة العسكرية لتكون القامع والرادع، والمحافظ على شكل الثورة وهيئتها، وعناصر الثورة الذين يقودون البلاد، فتكون خطوات الإبتعاد للمؤسسة العسكرية عن مهنيتها إذ ذاك قد مشت أولى خطواتها بإتجاه الهيمنة المطلقة من قبل الحكومة على قرارات المؤسسة العسكرية، ويكون الجيش تابعا وليس مقررا .ولعل من الأهمية لوجه

الحكم أن يبقى الجيش على هذا الشكل بالنسبة لهم، أو القائمين على الثورة، ذلك أنهم قادوا بهذا الجيش ثورتهم وأنقلابهم الذي حقق لهم طموح الإرتقاء والصعود إلى سدة الحكم، وأنفصاله عنهم يعني احداث ثورة جديدة، وهذه المرة ستنتهي بطردهم من السطلة، هذا على حد نظرتهم، وستعمل المؤسسة العسكرية هذه على انقلاب جديد .والانقلاب العسكري كما يراه البعض هو من جراء توسيع القادة الشبابية في الجيش، بيد ان الخبير في المجال العسكري (فراد ريغز)Fred W., Riggs ، لا يشاطر القائلين بظاهرة الانقلاب العسكري. فهو لا يعتقد أن العسكر بطبيعة تكوينهم وواجب الخضوع عندهم، نجدهم متعجرفين ومدفوعين بالطموح ليستولوا على السلطة ويطردوا السلطة المدنية. نراه يرفض هذه الفكرة ويشرح موقفه هذا بقوله: حسب رأيي، اعتقد أن رؤية الأشياء بهذا الشكل هي رؤية تبسيطية وتخفي الدينامية المؤسساتية للانقلاب العسكري. بداية، ليس الجيش كمؤسسة هو الذي يستولي على السلطة. ذلك أن الانقلابات العسكرية تنظمها مجموعات صغيرة من أعوان الدولة، بضعة ضباط فقط. وبعض أعضاء هذه المجموعات يعبئون في سبيل الانقلاب العسكري وحدات تقع تحت إمرتهم، ولكن في أغلب الأحيان يرفض ذلك الضباط الآخرون.

ويتعاون بعض من الموظفين المدنيين مع الضباط بهدف الاستيلاء على السلطة ويشتركون في إدارة البلاد عندما ينجح الانقلاب .تأتي رؤية ريغز هذه إشارة واضحة وتأكيدا مكملا لما أشرنا له سابقا من ان الضغط الذي تسببه الإدارة الحاكمة قبل إستيلاء الجيش يمكّن هذه المجاميع العسكرية من الإستيلاء على السلطة دون تلك التداخلات التي وضحناها آنفا .لذا تبقى المؤسساتية العسكرية وجه البلاد، كما لا يبقى وجه لها وفق الأسس الصحيحة المعتمدة دوليا، ويرى بعض الباحثين ان المؤسسة العسكرية هي الأنجح لحل مشاكل البلدان النامية، أو دول العالم الثالث، ذلك ان القدرة العلمية والكفاءة والتدريب المدني، عنصر مهم تفقده المؤسسة المدنية في هذه البلدان، حيث يرى صموئيل هينتنغتون ان المؤسسة العسكرية أصبحت أداة سياسية لمنع انتشار الحروب، أكثر منها أداة لافتعالها كما هو واضح ظاهرا، والقيام بإنهاء الصراعات الإقليمية، إضافة لذلك ظهور ظاهرة العسكرة (Militraization) في المجتمع العربي.

ان ظاهرة عسكرة المجتمع هي عملية توسيع نطاق المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، ووجود توجه عام في الدولة وفي مؤسسات المجتمع المدني تعتبر الحرب والاستعداد لها نشاطاً مجتمعياً طبيعياً ومرغوباً فيه . ويميل صموئيل أيضا إلى ان ضرورة المؤسسة العسكرية في البلاد العربية ضرورة حتمية كما هو حاصل في الولايات المتحدة، والتي تعد من أكبر المؤسسات العالمية، من حيث القدرة والكفاءة والتنظيم والتدريب .غير ان وصف صموئيل هذا بضرورة الحاجة للمؤسسة العسكرية في الدولة العربية، وتحججه

بالإفتقاد الكامل للعنصر المدني الحقيقي ليس كافيا في بناء الدولة على شكل هرم عسكري، ذلك ان عمل هذه المؤسسة ودخول الصنف الجديد في القيام بدور صنع القرار على مساحة الرقعة السياسة العربية، وهو ما نعبر عنه بدور الإنتخابات والممارسات الديمقراطية، وحرية الإنتخابات، وتعددية الأحزاب، كل هذا هو إشارة واضحة إلى فاعلية المؤسسة المدنية، ومنظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني/ المؤسسة العسكرية العربية بعد ثورات الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

أن هذه التغييرات السياسية العميقة كان لها صداها وما زال في صميم عمل المؤسسات الرسمية في تلك الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، أذ أن ارتباط هذه المؤسسات جميعها بشخصية الرئيس او الحاكم ومن ثم تغيير النظام السياسي بإزاحة الأنظمة الدكتاتورية ولد ردود أفعال متتالية كان نصيب المؤسسة العسكرية العربية كبير جداً من حيث التغيير في الأداء والمنهج وأسلوب التعامل مع هذه الثورات.

لذلك سنتناول هذه المتغيرات وأنعكاساتها على المؤسسة العسكرية العربية سلباً أو إيجاباً من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول/ ثورات الربيع العربي: الأسباب والنتائج

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أوخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج ايضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. (٦)

أن مفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، ولفظ التغير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول. كما يقصد به أيضاً الإنتقال من وضع لاديموقراطي إستبدادي إلى وضع ديموقراطي.

أولاً. أسباب أندلاع ثورات الربيع العربي

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية إندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك.

وهنالك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل: (٧)

١ – الأسباب الداخلية : ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع الثورات ، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية .

الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام إجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية ايضاً دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف. وتعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في إرتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، إنخفاض مستوى الإدخار. وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني.

الأسباب السياسية: معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي.

٢ – **الأسباب الخارجية:** بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية. ويؤكد الكثير من المختصين على دور العامل الخارجي الذي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الأتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

ثانياً. الآثار والنتائج لثورات الربيع العربي على المجتمع العربي

لقد ولدت ثورات الربيع العربي للكثير من الآثار والنتائج الكارثية على المجتمعات العربية بصورة عامة وعلى تلك الشعوب التي شهدت اشتعال ثورات وأعمال عنف لتغيير الأنظمة السياسية فيها بشكل خاص مثل (تونس، مصر، سوريا، العراق، اليمن)، وهذه الآثار السلبية ما زالت تتبلور وتتشكل وتهدد بقاء الدولة الوطنية الحالية، لذلك يمكن أجمال أهم النتائج المترتبة على ظاهرة الربيع العربي كما يأتي:

١- صعود قوي للإسلام السياسي: وهذه ظاهرة عامة ميزت الواقع السياسي العربي منذ ٢٠١٠ الى يومنا هذا، حيث أدت التفاعلات السياسية والاجتماعية وبروز ظاهرة الصراع الطائفي ألى صعود التيار الديني على حساب التيارات المدنية والسياسية وهذه الحالة نتجت عن وصول الأحزاب الأسلامية الى السلطة عند أول أنتخابات تشريعية في تلك الدول التي شهدت تغيير في أنظمتها السياسية وأبرز مثال على ذلك هو الحالة المصرية والتونسية.

٢- أنتشار ظاهرة الإرهاب الدولي في المنطقة: على الرغم من كون ظاهرة الإرهاب قديمة ولها جذورها التاريخية في المنطقة العربية لكن طبيعة الأنظمة السلطوية الدكتاتورية التي ترتكز قوتها على الأجهزة الأمنية السرية التي ترتبط بالنظام السياسي استطاعت أن تقيد عمل المنظمات الإرهابية، لكن تغيير هذه الأنظمة وضعف أجهزته الأمنية حفزت كثيراً هذه المنظمات الإرهابية للعمل بحرية،

وهذا ترافق مع بروز الصراع الطائفي في المنطقة وهذا كان مبرر هذه المنظمات الإرهابية لتنفيذ جرائمها وكسب تأييد وتجنيد من الكثير من الشباب العربي الضائع.

٣- بروز كبير لدور المؤسسة العسكرية العربية: وهذا تزامن مع الفراغ في السلطة الناتج عن تغيير الأنظمة الدكتاتورية هذا من جانب ومن جانب آخر زيادة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية وزيادة حده الصراعات السياسية التي تنذر بحروب أهلية كلها عوامل ساهمت في تدخل الجيش في العمل السياسي بشكل مباشر وهذه الظاهرة برزت بشكل خاص في جمهورية مصر العربية.

المطلب الثاني: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العربية بعد ثورات الربيع العربي

كما هو معروف فأن شكل الثورات أو الحركات الاحتجاجية على الأنظمة السياسية العربية أخذت أشكالاً متنوعة ومتباينة من حيث شدتها وأساليبها ونتائجها، وأذ نجحت الثورة المصرية والتونسية بأسقاط الأنظمة السياسية القائمة آنذاك بدون تدخل خارجي، فأن التدخل العسكري الأجنبي المباشر كان واضحاً جداً وعلني في اسقاط نظام معمر القذافي واستمرار معاناة الشعب السوري بعد سبع سنوات من بداية الحركات الشعبية المسلحة بسبب هذا التدخل الإقليمي والدولي.

وفيما يخص تأثير هذه الأحداث العميقة على المؤسسة العسكرية العربية فقد تباين أيضاً من دولة إلى أخرى وفقاً لطبيعة تكوين هذه المؤسسة وقوتها والتأييد الشعبي الذي تحظى به هذه المؤسسات، فبينما ساهمت المؤسسة العسكرية المصرية في أعادة ضبط الأمن في جمهورية مصر العربية في وقت قصير على الرغم من أتساع الثورة على أمتداد مصر التي يبلغ عدد سكانها ما يفوق ال ٩٠ مليون نسمة، لكن هذا الأنضباط والقدرة على السيطرة على الأمن لم نجده في المؤسسة العسكرية الليبية أو اليمنية ولا حتى في المؤسسة العسكرية السورية التي حسبت على النظام السياسي بدلاً من الشعب.

وعلى أية حال، وعلى الرغم من التباين في المواقف والنتائج المترتبه على هذه الثورات فقد تحملت المؤسسة العسكرية العربية للكثير من الأعباء التي كانت غائبه عنها بسبب وجود أنظمة سياسية شمولية تدير كافة مجالات الحياة والتي غابت لاحقاً بعد أن أسقطتها شعوبها وهذا الأمر دفع المؤسسة العسكرية لمليء الفراغ السياسي والأمني.

وأجمالاً يمكن لنا تحديد عدة نتائج أو متغيرات ترتبت على المؤسسة العسكرية العربية بعد قيام ثورات الربيع العربي والتي يمكن تحديد أهمها كما يأتي:

١- زيادة الأعباء الموكلة الى المؤسسة العسكرية العربية بعد توليها مهام حفظ الأمن الداخلي الذي كان من مسؤولية أجهزة الأمن الوطنية والمخابرات وهذه أجهزة غابت عن المشهد بعد تغيير الأنظمة السياسية نتيجة الأرث التاريخي السلبي بسبب دعمها لشخص الدكتاتور، وهذه الحالة فرضت على الجيش ان ينزل الى الشارع ليعيد ضبط الأمن بعد أن كانت مهمته الرئيسية وهي الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية وهذا ما تدربت عليه هذه المؤسسة.

٢- تدخل العسكر في الحياة السياسية بشكل مباشر من خلال تولى مناصب قيادية مدنية بالإضافة للقيادة العسكرية وتأسيس مجالس عسكرية تُحضر لانتخابات وسن دساتير جديدة ومراقبة عمل الحكومات المؤقتة وهذا تجلى بشكل واضح في مصر بعد سقوط نظام حسني مبارك حيث تولى الجيش زمام الأمور والتي انتهت بانتخاب رئيس للجمهورية من داخل المؤسسة العسكرية المصرية وهي (عبد الفتاح السيسي).

٣- اختلال كبير في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل أو إيران على حساب الدول العربية، حيث أفرزت الصراعات الداخلية بعد ثورات الربيع العربي ومهام ضبط الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب الدولي تراجع كبير في القدرات المادية والمعنوية للمؤسسة العسكرية العربية وهذا ما وفر بيئة مناسبة للتدخل الإقليمي والدولي.

٤- بسبب تنامي الشعور الطائفي في المنطقة الذي تغذية التيارات السياسية –الدينية وكذلك الفواعل الإقليمية، هذا أدى الى ضعف الحس الوطني مقابل هذه الأنتماءات الفرعية وأنعكس ذلك على العقيدة العسكرية التي تؤمن بها المؤسسة العسكرية العربية قبل ثورات الربيع العربي، هذا جعل الجيش حائر ما بين الدفاع عن الوطن الذي يمثله نظام سياسي معين أم الطائفة التي ينتمي أليها العسكري، وهذا تجسد بشكل واضح في سوريا التي شهدنا فيها انشقاق قيادات عسكرية عليا مهمه بالإضافة إلى المراتب الأخرى عن الجيش السوري والانضمام الى الجيش السوري الحر بسب هذا الاختلاف الطائفي.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا الثقل الكبير الذي تحملته وتتحمله الآن المؤسسة العسكرية العربية وجعلها في حرب داخلية دائما لحفظ الأمن الداخلي، ولنا في المؤسسة العسكرية العراقية مثال واضح لهذا

الثقل الكبير الذي ألقي على كاهل هذه المؤسسة التي قدمت تضحيات كبيرة جداً في حربها على الإرهاب (داعش).

المبحث الثالث/ مستقبل المؤسسة العسكرية العربية

كما هو معروف، فأن المستقبل هو صناعة الحاضر ومتى ما نرغب في تغيير مستقبلنا للأفضل لابد من أعادة تقييم واقعنا وفهم شامل للمتغيرات والبيئة التي نتفاعل بها وبالتالي أعادة تشكيلها بما يتناسب مع الطموح والرغبات وهذا يتضمن مساراً إستراتيجياً يختلف مداه الزمني والكمي بأختلاف الأهداف المبتغاة من هذا التغيير أو ما يسمى أعادة صناعة المستقبل.

وبقدر تعلق الأمر بمستقبل المؤسسة العسكرية العربية والتحديات التي يمكن أن تواجهها خلال العقد القادم، فأن هذا الأمر ينطوي على محاذير يجب فهمها بشكل واقعي أولاً وتحديد سبل تجاوزها ثانياً حتى لا تتحول هذه المؤسسة الى ما يشبه التنظيمات المسلحة بعيداً عن المؤسساتية في التنظيم والأداء.

وأنطلاقاً من الفرضيات أعلاه، وجدنا من المناسب ان يصار الى تناول مستقبل المؤسسة العسكرية العربية من خلال محورين يتضمن أولهما البحث في التحديات المستقبلية التي تهدد المؤسسة العسكرية العربية، واما المحور الثاني يتضمن دراسة الإستراتيجية المناسبة لتجاوز تحديات المرحلة التي تعترض عمل المؤسسة العسكرية العربية.

المطلب الأول: التحديات المستقبلية للمؤسسة العسكرية العربية

في سياق الأفكار التي تم تناولها سلفاً في المبحث الثاني بخصوص النتائج المترتبة على المؤسسة العسكرية العربية بعد الربيع العربي، ننطلق في دراستنا للتحديات المستقبلية التي تواجه عمل المؤسسة العسكرية أو حتى بقائها وديمومتها.

ومن خلال تفحص الواقع العربي الحالي بكافة أبعاده ومتغيراته وإشكاله، ندرك حجم الكارثة التي يمكن أن تمس المؤسسة العسكرية العربية، لأن هذه المؤسسات هي تُمثل أنعكاس لصورة المجتمع، ومتى ما وجدنا مجتمع منضبط ومتكاتف ومتعلم ويؤمن بالوطن نجده راسخ في المؤسسة العسكرية من حيث الانضباط والفاعلية والقدرة.

أن دراسة المجتمع العربي بعد أحداث الربيع العربي وما سبقها من متغيرات سياسية خاصة الحرب الأميركية على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م، نجده مجتمع متفكك الى فئات طائفية وفئوية وقبلية، وهذه إحدى نتائج ضعف الواعز القومي الذي أستطاع توحد المجتمعات العربية منذ استقلال هذه الشعوب تحت شعار الوطن والمجتمع العربي الذي ما لبث أن تبدد الى أعلاء الشعور الوطني بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ ومن ثم أصبحنا نتكلم عن مجتمعات داخل الوطن الواحد حسب الطائفة والقبيلة والدين.

وعليه، فأن غياب الروح الوطنية والتغلب على الانتماءات الفرعية هو الخطر الأكبر الذي يواجه المؤسسات العسكرية وخاصة في تلك الدول التي تتميز بتنوع طائفي وقومي وقبلي، إذ لا يمكن بناء عقيدة عسكرية راسخه تكون بمثابة الروح التي تحرك وتديم هذه المؤسسة ومتى ما ضعفت أو فقدت هذه العقيدة يبقى الجيش مجرد تنظيم مسلح بدون بوصلة تحدد اتجاهاته ومسارات التطور والديمومة وصعوبة صياغة إستراتيجية شاملة بسبب أنعدام القاعدة الشعبية الثابتة التي يمكن الأرتكاز عليها اثناء الحراك الإستراتيجي، أي بعبارة أخرى ستضطر المؤسسة العسكرية العمل في بيئة معقدة وسريعة التغيير وهو ما يطلق عليه في علم الإدارة بحالة "اللاتأكد البيئي".

بالإضافة الى ما سبق، فإن حالة انعدام الاستقرار السياسي داخلياً وخارجياً وتصاعد التوترات الأمنية في المنطقة وهذه حالة في تنامي مستمر مستقبلاً وجميع المؤشرات الحالية تشير الى تصاعد ظاهرة الأستقطاب الإقليمي والدولي مستقبلاً مع أتساع ظاهرة الحروب بالنيابة خلال العقد القادم، وجميعها مدخلات ضاغطة على عمل المؤسسة العسكرية العربية وتمثل تهديد دائم لوجودها وعملها.

المطلب الثاني/ إستراتيجية بناء مؤسسة عسكرية رصينة في ظل التحديات المستقبلية

لو أردنا تعريف الإستراتيجية فهي لا تخرج عن كونها خطة بعيدة المدى تتضمن أهداف كبرى تسعى الوصول أليها عبر تحشيد للموارد المادية والبشرية خلال حقبة زمنية معينة، بذلك هي تختلف عن السياسة العامة للدولة من حيث شمولية وأتساع الإستراتيجية.

وعلى هذا الأساس، فأن الإستراتيجية الشاملة تتفرع إلى إستراتيجية فرعية (سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية ..الخ)، وأنسجاماً مع مشكلة هذه الدراسة وهي المؤسسة العسكرية، فلابد لصانع القرار

العربي اذا ما أراد بناء مؤسسة عسكرية رصينة أو الحفاظ على ما تبقى من مؤسسة عسكرية في ظل التحديات المستقبلية التي تعصف بالمنطقة، لابد من تتبع خطوات إستراتيجية تمثل ما يمكن تسميته إستراتيجية بناء المؤسسة العسكرية والتي تتضمن عدة جوانب منها:

١- أعتماد المهنية والكفاءة في اختيار قادة المؤسسة العسكرية بعيداً عن المحسوبية الحزبية والطائفية والفئوية الضيقة التي أضعفت كاهل المؤسسة العسكرية العربية خلال الحقبة الماضية.

٢- مواكبة التقدم التكنولوجي في العالم من خلال أعتماد الوسائل الحديثة في التسليح والتدريب فطبيعة الأسلحة الذكية والحروب المعلوماتية والإلكترونية تمثل نماذج لحروب المستقبل حيث الضابط العسكري يدير معركة عبر الحاسوب وتوجه الضربات الصاروخية عبر مهندسين وخبراء، وهذا يستدعي الأهتمام بالنوعية على حسب العدد والحجم البشري الذي يشكل المؤسسة العسكرية.

٣- تنويع مصادر التسليح والاعتماد قدر الأمكان على الإنتاج الحربي الوطني، حتى لا تكون المؤسسة العسكرية أسيره لرغبات مورد السلاح الذي قد يهدد بمنع توريد الأسلحة أو قطع المساعدات العسكرية عند كل موقف يتعارض مع مصالحه، والمثال الأبرز هو تهديد الولايات المتحدة لمصر بقطع المساعدات العسكرية عند كل مشكلة سياسية معها.

٤- التركيز على تطوير العقيدة العسكرية وترسيخها في العقلية العسكرية للإفراد من خلال اتباع منهج تربوي وثقافي يواكب فترة التدريب البدني لمنتسبي القوات العسكرية الجدد، وكذلك من خلال توظيف الإعلام الوطني والخاص في صناعة رموز عسكرية يقتدى بها أو تركيز الضخ الدعائي لمكاسب عسكرية والأحتفاء بها لتعطي انطباع إيجابي في لمنتسبي هذه المؤسسة وتسهم في أعادة الثقة بالنفس بعد هزائم وخسائر كبيرة تعرضت لها هذه المؤسسة بعد ثورات الربيع العربي والحرب على داعش.

٥- أبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية الداخلية والإقليمية والتي تشغل هذه المؤسسة عن أهدافها وتشتت جهودها، وهذا يتطلب تشريعات قانونية تنطوي على عقاب جزائي لمن يخالفها وكذلك منع المظاهر السياسية من التسلل الى داخل المؤسسة العسكرية.

النتائج والتوصيات

لا تكاد تخلوا دولة مستقلة من وجود أهم ركائز بقاء النظام السياسي وديمومته وحمايته وهي المؤسسة العسكرية وأن أختلفت من حيث الحجم والقوة أو تباينت من حيث الدور الذي تقوم به، لكن ما يميز المؤسسات العسكرية العربية يختلف كثيراً عن تلك المؤسسات في الأنظمة السياسية الديمقراطية للدول المتقدمة وهي تتشابه في عملها ودورها مع ما موجود من مؤسسات عسكرية في الدول المتخلفة (افريقيا واسيا).

ويهدف هذا البحث اثبات الفرضية السابقة الذكر مع تبيان أهم النتائج التي يمكن الخروج بها والتي يمكن اختصارها بما يلي:

١- على الرغم الدور الواسع للمؤسسة العسكرية في الكثير من الأنظمة السياسية العربية في الوقت الحاضر لكن جذور هذا الدور تعود الى ما قبل مرحلة الاستقلال التام لأغلب هذه الدول.
٢- لقد ساهم العامل الخارجي في بلورة وتحديد الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العسكرية من حيث التدخل في صناعة هذه المؤسسات او تحديد دورها أو من خلال ارتباط العناصر البشرية الفاعلة في الجيوش العربية مع الدول الغربية التي تدرب وتخرج في معسكراتها اغلب قادة هذه المؤسسات.
٣- أثبتت تجارب التاريخ العربي الحديث والمعاصر بأن أي تغيير سياسي حاسم سواء كان بصيغة ديمقراطية أو غير ديمقراطية (انقلابات أو اغتيالات) أو من خلال تغيير ثوري شعبي، لا يمكن أن يكتب له الاستمرار والنجاح بدون قبول او تأييد المؤسسة العسكرية في هذه الأنظمة، وهذا ما قد أثبتته تجارب التغيير السياسي في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي ولحد الآن.

٤- من الصعب جداً تحديد أو إيجاد مؤسسة عسكرية عربية مستقلة سياسياً وهذه إحدى أهم سمات او خصائص الأنظمة السياسية العربية.

٥- أن الدور السياسي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في العالم العربي يأخذ أشكال متعددة ومتنوعة ويتباين من دور تنظيمي وتوفيقي بين السلطة والجماهير الى دور متطرف في حماية السلطة مهما كانت شرعيتها أو مشروعيتها.

٦- كان للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلدان العربية من تهديدات إقليمية ودولية كثيرة أثرها في بروز المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمجتمعية، وبسبب التاريخ الحافل بالأزمات والحروب في منطقة الشرق الأوسط جعل من عسكرة المجتمعات العربية أمراً طبيعياً.

٧- على الرغم من بعض الأدوار السلبية التي قامت بها بعض المؤسسات العسكرية العربية من خلال حمايتها لبعض الأنظمة الدكتاتورية وتصفيتها للثورات الشعبية لكن هذا لا يلغي الدور الإيجابي والتضحيات الكبيرة التي قامت بها ونخص بالذكر هنا دور المؤسسة العسكرية في العراق من دور كبير أنيط بها بعد انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي وهذا الدور تعترف بأهميته الدول الكبرى حتى بات الجيش العراقي يمثل رأس الحربة في الحرب على الإرهاب وفي الخطوط الأمامية في معركة العالم المتحضر ضد الإرهاب الدولي وهذا جاء باعتراف سياسي دولي.

التوصيات

١- لابد من تحييد عمل المؤسسة العسكرية في الدول العربية وابعادها عن العمل السياسي حتى تتصرف للدفاع عن البلدان من التهديدات الخارجية بدلاً من انشغالها بالسلطة وحمايتها.

٢- بناء عقيدة عسكرية تختلف عن تلك العقيدة العسكرية العربية التقليدية التي ما زالت تستحكم عقلية القائد العسكري العربي والتي تعطيه الحق في حماية الدكتاتوريات بحجة وجود مؤامرة خارجية.

٣- أبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية وعدم السماح بالحزبية والانتماءات الطائفية والقومية ان تتدخل في عملها.